

عضو مجلس الأمة الكويتي الدكتور علي العمير لـ «الشورى»:

المملكة قدمت الكثير من المساعدات للشعب الفلسطيني ولا يستطيع أحد أن يزايد عليها

وثنى النائب الدكتور علي العمير دور المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية وقال إنها قدمت الكثير من المساعدات للشعب الفلسطيني ولا يستطيع أحد أن يزايد عليها في ذلك.

ورحب الدكتور العمير بدعوة قادة دول التعاون الخليجي الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد لحضور القمة الخليجية الثامنة والعشرين الذين أكدوا له أهمية أن تكون المنطقة بمنأى عن أي تهديد نووي وتشديد وزراء الخارجية على أنه من مصلحة الجميع تخفيف التوتر في المنطقة الناجم عن سوء الفهم أو نقص المعلومات أو الشحن الإعلامي غير المبرر.

وأشاد العمير بمبادرة سمو أمير الكويت بشأن مشكلة المديونات وإنشاء صندوق المعسرين برأس مال قدره ٣٠٠ مليون ديناراً. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

أكد عضو مجلس الأمة الكويتي النائب الدكتور علي العمير أن العلاقة بين البرلمانين في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وطيدة وحميمة لكننا بحاجة إلى مزيد من تبادل الزيارات والخبرات والاستفادة من تجارب بعضنا البعض تشريعياً ورقابياً لأن مجتمعاتنا متقاربة في كل شيء.

وأشاد الدكتور علي العمير بجهود قادة دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية في إطلاق السوق الخليجية المشتركة التي كانت هماً دائماً - للمغفور لهما بإذن الله تعالى - الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد وأخيه الملك فهد بن عبد العزيز - طيب الله ثراهما - ولا تزال موضع اهتمام كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وأخيه سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح اطال الله في عمريهما.

• هل تعتقدون أن هذه العلاقة تيسر بالمستوى المطلوب الذي يتكافأ مع العلاقات الرسمية والشعبية المتجذرة في كلا البلدين؟

– أعتقد أنها يجب أن تركز أكثر من ذلك وأن يكون فيها نوع من التكتيف لمثل هذه الزيارات المتبادلة ليعلم كل مجلس من خلالها اهتمامات المجلس الآخر وأيضاً تحيطنا علماً وعلى الدوام بنوع من الإستراتيجيات العامة لأن أغلب قوانيننا نعكسها نحن على الداخل ولكن هناك نوعاً من القوانين لربما نحتاجها على مستوى دول مجلس التعاون تكون ذات بعد إقليمي وربما على المنطقة ككل،

على مغذيات من الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية وكذلك العقيدة الإسلامية.

لذلك فعلاقتنا علاقة حميمة ووطيدة ونأمل أن يستمر هذا التواصل والتكامل يعون الله وعنايته وحفظه بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي.

**علاقتنا بأشقائنا
في مجلس الشورى
السعودي علاقات
وطيدة ونأمل أن تستمر**

حوار: عبد الحميد زقزوق

• في إطار التواصل البرلماني بين مجلس الأمة الكويتي ومجلس الشورى السعودي

كيف ترون العلاقة بين المجلسين؟

– والله الحمد هي علاقة وطيدة، فهي ليست علاقة بين برلمانيين من البلدين وإنما هي علاقة بين أهل وأشقاء وتربطنا بحمد الله تعالى علاقات تمتد إلى سنين طويلة وتحكمها والله الحمد والمنة الأسس التي لا يمكن لأي شعب أن يتخلى عنها وهي أصل العقيدة والثوابت الإسلامية وكذلك العادات والتقاليد المتقاربة جداً بما يعكس قراراتنا البرلمانية سواء في مجلس الأمة الكويتي أو في مجلس الشورى السعودي

تنتظرون إلى هذه المشاركة والنتائج التي انتهت إليها؟

– نحن نعتقد أن هذا الاجتماع كان على جانب كبير من الأهمية لأن له نتائج كثيرة ووجهت خلاله العديد من الدعوات الصادرة عن قادة دول المجلس وتأكيد وزراء الخارجية على أهمية أن تكون المنطقة بمنأى عن أي تهديد نووي حيث طالب وزراء الخارجية وعلى رأسهم وزير خارجية الكويت بالآيكون هناك توتر في المنطقة إما بسبب عدم الفهم أو بسبب عدم الاطلاع أو بسبب الشحن الإعلامي غير المبرر وبالتالي فإن حضور الرئيس الإيراني أحمدني نجاد للقمة الخليجية يعكس نوعاً من التواصل ونوع من المودة في تنمية هذه العلاقات وليس تخريبها. أما فيما يتعلق بالملف النووي فنحن نعتقد بأن إيران في حاجة أيضاً إلى أن تطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل تفاصيل المشروع النووي لديها.

• هل ترون في حضور الرئيس الإيراني للقمة الخليجية الأخيرة ما يسهم في تخفيف حدة التوتر الذي يعم المنطقة على خلفية الملف النووي الإيراني؟

– لا شك أن هذا الحضور نوع من الإيجابية ولا شك بأن مجرد لقاء أحمدني نجاد مع قادة دول مجلس التعاون في هذه المرحلة وفي هذه الفترة مهم جداً حتى يكون هناك تبادل لوجهات النظر لكننا حتى الآن مع الأسف لم نسمع إن الملف النووي قد نوقش كما ينبغي أو أنه كان ضمن الأولويات التي تمت مناقشتها في هذه القمة ونتمنى أن تتكرر مثل هذه اللقاءات ويكون هناك نوع من التفاهم والتواصل الخليجي الإيراني حتى لا تتفجر مشاكل في المنطقة بسبب معلومة مغلوبة أو معلومة ناقصة.

• كان لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز مع أخيه سمو أمير الكويت

كلنا بحاجة إلى التعرف على جديد الأخر تشريعياً ورقابياً لأننا مجتمعات متقاربة

• في ممارسة الدورين الرقابي والتشريعي للمؤسستين البرلمانيين إلى أي مدى يعول كل منكم على الأخر ويستفيد من تجربته؟ – هذا شيء مهم جداً لأننا – كما أشرنا من قبل – مجتمعات متقاربة جداً سواء في وضعها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ولذا فإن أي قانون يسن هنا أو هناك ربما يصلح للتطبيق في البلد الأخرى وأي قرار يتخذه هذا المجلس أو ذاك قد يصلح للتطبيق هنا أو هناك وهذا يجعل كلانا في حاجة إلى أن يستطلع جديد الطرف الأخر وما يجري عنده تشريعياً ورقابياً.

• بالأمس القريب عقدت القمة الخليجية الثامنة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون الخليجي ودعي إلى حضورها رئيس الجمهورية الإسلامية أحمدني نجاد فكيف



وهناك اتفاقيات أيضاً تلتزم بها الكويت أمام المجتمع الدولي وبالتالي فمثل هذه الزيارات المتبادلة يجب أن تكون ورش عمل مع إخواننا في مجلس الشورى السعودي، وأيضاً مع إخواننا في سائر دول الخليج، بمعنى أن تكون هناك ورش لصياغة هذه الاتفاقيات المزمع توقيعها ومن ثم تكون إن شاء الله تعالى منسجمة وبها نوع من التوافق بين دول مجلس التعاون الخليجي.

• إلى أي مدى تتابعون نشاط مجلس الشورى السعودي؟

– في الحقيقة مهما كنا على اطلاع بما يجري في مجلس الشورى إلا أنه يبقى أننا بحاجة إلى مزيد من الاطلاع لأننا كما قلت لك ملتزمون أمام المجتمع الدولي بأشياء عديدة ومنها الاتفاقيات الدولية، ونحن نعتقد بأنه مهما كانت هذه الزيارات ومهما كان اطلاعنا على نشاط مجلس الشورى وهم على اطلاع بما يجري في مجلسنا (مجلس الأمة الكويتي) لكننا نعتقد بأن الزيارات يجب أن تكثف وأن المعلومات يجب أن تزداد.

يجب أن تتضمن الزيارات المتبادلة ورش عمل لتبادل الخبرات في صياغة الاتفاقيات المزمع توقيع عليها



د. العمير في إحدى جلسات النقاش

وزراء خارجية دول مجلس التعاون أكدوا على إبعاد المنطقة عن أي تهديد نووي

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دور في دفع ودعم عجلة السوق الخليجية المشتركة فكيف تنظرون إلى هذه الجهود؟

– كان هذا دائماً هم مؤرق حتى عند سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الصباح وخادم الحرمين الشريفين – المغفور له بإذن الله تعالى – الملك فهد بن عبد العزيز طيب الله ثراهما وبالتالي فنحن نعتقد أن هذه الجهود امتداد للجهود المبذولة سابقاً ونعتقد أن هذا الأمر محل اهتمام سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وكما هو محل اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

• دور المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية كيف ترونه؟ ماذا تقولون عنه؟

– المملكة دائماً سباقة في تقديم الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية وما قدمته لا يستطيع أحد أن يحصره ولا يستطيع أحد أن يزايد على المملكة في هذا الجانب.

المملكة العربية السعودية قدمت الكثير من المساعدات للشعب الفلسطيني ساهمت في تخفيف المعاناة عن أبنائه ودعمهم مادياً ومعنوياً.

× في الشأن اللبناني هناك توتر حول الرئاسة اللبنانية القادمة كيف تنظرون إلى هذا الوضع وتأثيراته على بقية الأوضاع العربية؟

– اعتقد أن القوة هي التي تحكم هنا وكما كنا كشعوب وكدول عربية متكاتفين متعاضدين لقضايانا وليس بيننا شواذ يخرجون على الإجماع العربي فإننا سنكون أفضل حالاً. • في موسم الحج كل عام تقوم المملكة العربية السعودية بجهود جبارة لخدمة ضيوف الرحمن ماذا تقولون عن هذه الجهود

تخفيف التوتر الناجم عن سوء الفهم أو الشحن الإعلامي يخدم الجميع في المنطقة

وهذا الدور المتميز؟

– هي جهود مضيئة تبذلها المملكة وأنا أشهد بذلك عن قرب لاني منذ سنوات عديدة اذهب إلى الحج سنويا والاحظ مدى الإنجاز في هذا الجانب وعلى سبيل المثال ما رأيناه هذا العام من إنجاز عظيم في طريقة رمي الجمرات مما يسر على الناس عملية الرجم ولم يعد هناك هذا التدافع الذي كنا نراه في الأعوام السابقة والمملكة الآن لديها خطة متكاملة في توسعة باقي المناسك وكلها جهود مقدرة ومثمرة جزى الله خيراً القائمين عليها.

السوق الخليجية كانت محل اهتمام فهد وجابر – طيب الله ثراهما –

• في الشأن المحلي أثيرت مؤخراً قضية شراء المديونيات والتي اهتمت الأزمة حولها إلى أن طوقت بمبادرة من صاحب السمو أمير البلاد؟

– نحن نعتقد أن المبادرة التي تقدم بها سمو أمير البلاد جاءت عن حكمة وعن اطلاع كامل على الواقع الحالي وكانت هي الإجراء الذي نزع فتيل أزمة كادت أن تنشب ليس فقط بين الحكومة والمجلس بل بين النواب بعضهم البعض بسبب تباين الآراء حول هذا الموضوع.

والحمد لله جاءت هذه المبادرة كي يؤسس صندوق للمعسرين وكنا قد قدمنا هذا الاقتراح الذي قدم الآن بمبادرة من سمو الأمير حفظه الله والذي سيحل مشاكل المتعثرين حيث رأينا أن مجموع ديون المعسرين لا تتجاوز ٨٤ مليون دينار كما جاء في إحصائيات البنك المركزي وهذا الصندوق سيؤسس برأس مال قدره ٣٠٠ مليون دينار ولذلك نحن نعتقد أنه حل شامل وهو حل أفضل من عملية شراء المديونيات وتكبد الدولة مبالغ كبيرة وتلك عملية ليس فيها عدل ولا مساواة وتأخذ المعسر وغير المعسر ونحن نعتقد أن أماننا شريحة لا يمكن أن نسلمها للقروض ولا يمكن أن نتخلى عنها في مثل هذه الظروف.